تحليلات وآراء

# متطلبات بناء القوات المسلحة العراقية بعد انتهاء مهام التحالف الدولي على ضوء الدروس المستنبطة من حروب القرن الحادي والعشرين

بقلـــم
الفريق الركن حسن سلمان البيضاني
هيئة الحشد الشعبي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

من الأمور التي غالباً ما يصار الى اعتمادها في تحديد قدرة الدولة على مجابهة المخاطر فإن الإمكانيات العسكرية من حيث الحجم والعديد والتنظيم والتسليح والتجهيز ومستوى التدريب تقف في مقدمتها وفقاً للحسابات النمطية السائدة الا ان ما حصل في حربي الاثنا عشر يوماً والأربعين يوماً بين الجمهورية الإسلامية في إيران و"إسرائيل" وامريكا وكذلك ما يحصل شرق اوربا من حرب مستعرة منذ اكثر من أربعة سنوات يؤكد حقيقة واحدة وهي ان اعتماد حسابات القوة الصلبة لاي دولة لا يعني بالضرورة قدرتها على دحر الدولة المعادية لها حتى وان كانت الأخيرة اقل اقتدار في مجال القوة الصلبة، أن حجم القوات المسلحة لأي دولة مرهون باعتبارات عديدة فسياسة الدولة المعتمدة في الامن الوطني او القومي كما اطلق عليه في العراق مؤخراً تساعد على تحديد طرق توفير بيئة امنية قادرة على مجابهة التهديدات المحتملة والقائمة للبلاد.

استندت الاستراتيجية العسكرية العراقية ومنذ عام 1921م على معطيات الظروف التي تمر بها البلاد في ذلك الوقت وعلى تصور سياسي مدرك لما كان ينبغي عمله للدفاع عن العراق وحماية آمنه ومعالجة وضمان استقراره، بإقامة العلاقات الجيدة والتعاون مع الدول الأخرى والجوار الإقليمي وحتى الدول الكبرى فضلاً عن ان هذه الاستراتيجيات وقبل مجيء حكم البـ عث عام 1968 مبنية بشكل متوازن على أساس الدفاع عن وحدة العراق ودرء الاخطار الخارجية، الا ان ما حصل في مرحلة تبعيث القوات المسلحة (نسبة الى حزب البـ عث) والدخول في حروب لا جدوى منها فضلاً عن استشراء مفهوم الدفاع عن (الوطني العربي) كعمق قومي رغم تناقض ذلك مع دخول الجيش العراقي للكويت كل تلك المطبات التي اعترت بناء القوة الصلبة العراقية أدت في نتائجها النهائية الى انهيارات متلاحقة نجم عنها خسارة فرص للتقدم في مجالات أخرى علمية وصناعية وزراعية وصحية حيث ذهبت اغلب إيرادات النفط في بلد ريعي احادي الموارد لأغراض التسليح والتجهيز واعداد الشعب للحروب والنتيجة هي انهيار كل ما جرى بنائه في اول مواجهة مع الأعداء.

أن الموارد العسكرية هي واحدة من مقومات قوة الدولة وبالتالي فهي المسؤولة عن ادارتها وتوجيهها لتحقيق مصالح البلاد في السلم والحرب، فالاستراتيجية العسكرية هي تطبيق الفكر السياسي للدولة في اطار استراتيجيتها العليا وهي اخر وسائلها السياسية الممتثلة باستخدام القوة لحماية البلاد، وبطبيعة الحال فإن الاستراتيجية العسكرية للدولة والمستندة الى العقيدة العسكرية هي دليل تصور الدولة الشامل لاحتمالات ردع الخطر والعدوان الخارجي والداخلي التي يمكن ان تتعرض لها الدولة لاسيما عند احتدام الصراع او وصول النزاع الى مستويات تنذر باحتمالية الحرب، وعليه يفترض ان تكون من أولويات اهداف العراق الوطنية وتوجهاته المستقبلية لمختلف الحكومات المنتخبة الأخذ بالتجارب السابقة وتعلم العبر من المجازفات العسكرية ومنع تكراراها باي شكل من الاشكال، كذلك يجب ان تحدد العقيدة العسكرية وفقاً لمتطلبات الحاضر واحتمالات المستقبل وان توضع بالمقابل استراتيجياتالعسكرية او بتعبير ادق عقائد قتالية لكل فرع من افرع القوات المسلحة العراقية وان تأخذ الاستراتيجيات العسكرية العليا والشاملة موقعها في استراتيجية الدولة العليا الى جانب استراتيجيات إدارة موارد الدولة المهمة الاخرى، لاسيما بعد ان اثبتت التجارب ان التحالفات

التي بنى عليها العراقيون امالهم لم تكن سوى وسائل لتحقيق مصالح الدول الكبرى ومخططاتها كما حصل بعد عام 2014 حينما عاد التحالف الدولي بقيادة أمريكا تحت ذريعة مقاتلة الإرهـ اب ليتحول الى عدو يقنص الفرص من اجل تدمير قدرات العراق لكي لا يكون قادراً على الدفاع عن كيانه وان لا يشكل خطورة ولو محدودة على امن "إسرائيل" او ان يصبح معرقلاً لتنفيذ اجندات التطبيع معه.

بناءً على ذلك فمن المسلمات ان يقع على عاتق المؤسسة السياسية اعداد الاستراتيجية العسكرية بالتشاور مع المؤسسة العسكرية وتهيئة الظروف الملائمة لها، لا سيما عند الوصول الى مرحلة الضرورة القصوى لاستخدام القوة ضمن غايات واهداف تحدد بوضوح مع وجود تصور كامل للتهديدات التي يتعرض لها العراق سواء كانت تلك التهديدات قائمة او محتملة. أن السياسة العليا للدولة هي المسؤولة عن رسم الأليات التي تستطيع من خلالها ادارة الازمات التي تسبق وتصاحب تلك التهديدات وهي في النهاية يجب ان تقرر على الشكل المؤسساتي للبناء الوطني للقوات المسلحة بما يضمن قدرة هذا البناء على تنفيذ الاستراتيجية العسكرية في إطار ولائها الكامل للعراق، فمن دون وجود قوات مسلحة وطنية عراقية لا يمكن ان تكون هنالك استراتيجية عسكرية.

أن سبق النظر في اعداد الاستراتيجية العسكرية العراقية ليس مهمة سهلة طالما هناك استخدام للقوة، لذلك فإن مهمة اعدادها وصياغتها تحتاج الى جهود كبيرة لان النتائج تبرر العناء عندما يكون هناك تهديد، وعليه يجب انيكون مستوى اعداد الاستراتيجية العسكرية بمستوى التهديدات القائمة والمحتملة التي تواجه العراق، وبصرف النظر عن بوادر النجاح او التعثر والفشل الذي رافق عمل المؤسسة السياسية العراقية بعد عام 2003م، لا يمكن ان ننكر الدور الذي اصبح عليه العراق بعد ان اتخذ مساراً معلناً لتبني الديمقراطية في إدارة الحكم لذلك ينبغي ان تتحكم الضوابط الديمقراطية بعمل مؤسساته، سيما المؤسسة العسكرية وطريقة ادارة المؤسستين السياسية والعسكرية معاً للازمات في فترة التوتر والظروف الصعبة التي عادة ما تسبق استخدام القوة وخلال استخدامها وتحاشي التورط بمواقف قد تلحق الضرر بمصالح العراق العليا. أن اعتماد استراتيجية عسكرية دفاعية عقلانية والنجاح في بناء سياسة خارجية وداخلية قوية وتأسيس ادارة ديمقراطية داخلية مستقرة، تهيئ عادة المناخ الطبيعي لعمل الاستراتيجية العسكرية ويمكن من خلالها امتصاص ردود الفعل المختلفة اذا اضطر العراق في النهاية الى استخدام القوة لإقرار حق مشروع فشلت المساعي السياسية في اقراره.

**تحديد الغايات**

وفق ما ورد في الدستور لعام 2005 فقد جرى تحديد غاية الاستراتيجية العسكرية العراقية وأدوات تنفيذها الممثلة بالقوات المسلحة بأذرعها وافرعها المختلفة بالدفاع عن وحدة ارض العراق ومصالحه الوطنية باستخدام القوة وان هذه الغاية يبررها العرف والقوانين الوضعية والسماوية كما انها تتوافق مع القوانين الدولية وميثاق الامم المتحدة واتفاقيات جنيف وحقوق الانسان والمتضمنة حق الدول بالدفاع عن نفسها في حال تعرضها الى تهديد داخلي وخارجي. استراتيجية العراق العسكرية يجب ان تحظى بدعم داخلي كبير ولا تثير الحساسية والمخاوف مع دول الجوار، كما يجب ان تتلاءم مع طبيعة التهديد الحالي القائم او المحتمل وقادرة على ردع اي

خطر يهدد امن واستقرار الدولة وينبغي ان تشكل هذه الامور الاساس في تحديد الاطار العام للاستراتيجية العسكرية العراقية، لذلك ينبغي ان تكون غاية الاستراتيجية العسكرية القدرة على خلق معطيات تمنح القائمين على تنفيذها التصور الشامل للتهديدات الخارجية والداخلية التي يحتمل ان تواجهها وان تتهيأ لمواجهتها بالتنسيق مع القيادات السياسية للعمل معاً وفي الغالب ان التهديدات الاكثر احتمالاً للعراق في ظروف الحالية هي:

1. قصف جوي او صاروخي او مدفعي من دول الجوار لمواقع وقرى ومدن داخل الحدود العراقية لسبب او ادعاء معين كما حصل لمرات عديدة خلال حرب الأربعين يوماً وما سبقها.
2. منازعة حدودية، تختلقها دولة من دول الجوار لتحقيق غاية محددة، مثلاً اجراء تعديل على خط الحدود، او السيطرة على هدف معين على الحدود أو لغرض موقف سياسي محدد لإرغام الحكومة العراقية على القبول بما تمليه تلك الدولة وهذا ما تحاول الكويت تصعيده بين الحين والأخر.
3. حصول اضطرابات داخلية تصل الى مرحلة الخروج عن سيطرة المؤسسات الامنية واجهزة الشرطة كما حصل في تظاهرات تشرين عام 2019 والتظاهرات التي سبقتها في شباط 2012.
4. دخول قوات اجنبية الى داخل الأراضي العراقية تحت ذريعة ملاحقة جماعات مسلحة تعمل بالضد منها مثل ما يحصل الان في دهوك واربيل من قبل القوات التركية او ما حصل من إنزال ارضي من قبل القوات الامريكية والصهيونية في صحراء النجف الاشرف خلال حرب الأربعين يوماً.

يجب ان تتولى المؤسستين السياسية والعسكرية ادارة الازمات وتتحدد مسؤولية المؤسسة السياسية بأعداد مراحل التعامل السياسي مع الازمة استناداً الى مبدأ تعامل العراق السلمي الديمقراطي الثابت مع الازمة وضرورة استنفاذ كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية قبل استخدام القوة وان تبقى الحكومة وحال بداية الازمة على اتصال دائم بالمؤسسة العسكرية لتطلعها على نتائج الجهود السياسية وتطورات الموقف لكي تستطيع القيادات العسكرية مراجعة الخطط التي اعدتها لمجابهة الازمات وتعديلها لتلائم معطيات الازمة القائمة والقيام الاستحضارات العسكرية للازمة.

أن بناء القوات المسلحة العراقية المتمثلة بالقيادات الثلاث (البرية، الجوية بضمنها الدفاع الجوي، البحرية) ومؤسساتها ودوائرها ومديرياتها ومدارسها الاختصاصية والفنية والتدريبية والوصول بها الى مستوى القدرة الكاملة للدفاع عن العراق وردع مخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه على ضوء ما افرزته تجارب حروب العقد الثالث من القرن الحالي هي ضرورة وطنية قصوى، يجب عدم التباطؤ في بنائها وان يحظى هذا البناء على اهتمام الحكومة العراقية، فالقوات المسلحة بمختلف مكوناتها هي اداة الدولة الأساس لردع المخاطر وللاشتباك مع العدو في الميدان وقهر ارادته في تحقيق نواياه وكذلك فأنها الأداة الشرعية والقانونية والدستورية الوحيدة المخولة للتدخل بالقوة في قضايا الامن الداخلي عند الضرورة وعليه فأنها لن تكون قادرة على أداء هذه المهام مالم تتكامل قدراتها الصلبة لمواجهة تداعيات أي صراع محتمل.

**التنظيم والاعداد والتدريب كأساس لبناء القوات المسلحة**

أن ضمان اداء عالي المستوى للجيش يجب ان يقترن بمعايير علمية وعملية صحيحة ومعول عليها من حيث التركيز على الكفاءة المهنية والنزاهة والحرص على الاحترافية العسكرية بعيداً عن جميع الاعتبارات التي اخلت كثيراً بالانتماء المهني للجيش وهذه الضوابط يتطلب ويتوجب وبصورة قاطعة تطبيقها على جميع منتسبي القوات المسلحة من اعلى رتبة المتمثلة بالقائد العام الى مستوى المقاتل. يجب ان يكون نظام معركة القوات المسلحة العراقية فيما يتعلق بعدد القيادات والفرق والالوية والافواج المستقلة وتخصصاتها وحجم القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي والأجهزة المتخصصة بمكافحة الإرهـ اب وكذلك الوكالات الاستخبارية العاملة ضمن القوات المسلحة و المديريات المتخصصة بالدعم اللوجستي والصحي والطبي جميعها يفترض ان تتماشى تنظيماً مع طبيعة التهديدات القائمة والمحتملة وان تكون لها القدرة مجتمعة او باستخدام أجزاء منها على تنفيذ العمليات المشتركة في ميدانين مختلفة ووفق التنوع الجغرافي للبيئات في العراق.

كذلك يجب ان يستند التنظيم والتسليح والتجهيز والتدريب للتشكيلات والوحدات على الاختيار النوعي للأفراد من المتطوعين والاسلحة والمعدات ذات التقنية العالية من حيث السرعة وقابلية الحركة والقوة النارية الكثيفة والدقة والتأثير ووسائل القيادة والسيطرة ومنظومة ادارية مرنة تستطيع مواكبة سرعة القطعات وتأمين احتياجاتها في الظروف كافة وبمختلف البيئات القتالية و يمكن تحقيق ذلك استناداً الى دراسات تجري في اطار استراتيجية العراق الدفاعية ووفق ما افرزته حرب الاثنا عشر يوم والأربعين يوم والحرب الأوكرانية الروسية من دروس مستنبطة فضلاً عن الدروس المستنبطة من مقاتلة د1عش ومعارك التحرير.

اتساع ساحات الحرب ومسارح العمليات والتطور التكنولوجي والتغيير الحاصل للمعدات والاسلحة والتحول السريع من سمات الحرب التقليدية الى حروب الجيل الرابع وحتى الجيل الخامس والسادس ودخول الحروب الهجينة والا متماثلة وغلبة العمليات الجيوفضائية وتسيد الحرب السيبرانية على المشهد فضلاً عن تطور الفكر العسكري بحساب مبدأ (الكلفة والتأثير) والحرب والحملات العسكرية التي بدأ قادتها يضعون نصب اعينهم الكلف الاقتصادية للخطط العسكرية التي تعد لتنفيذ ما هو مطلوب ميدانياً واعتبار ذلك هو الزخم الحقيقي للمعركة لذا تعددت آراء المفكرين العسكريين والمخططين الاستراتيجيين بخصوص تنظيم القوات المسلحة من حيث الحجم والنوعية ودرجة الاستعداد القتالي في السلم وفي الحرب فمنهم من دعا الى ضرورة إبقاء القوات المسلحة بكامل قوتها بدرجة عالية من الاستعداد لمجابهة جميع التهديدات المحتملة منذ السلم تجنباً لمواجهة الامور غير المتوقعة، الا انه ليس في مقدور أية دولة مهما كانت قدراتها الاقتصادية عالية ان تحتفظ بقواتها المسلحة كاملة من حيث الحجم والأعداد طول الوقت فهذا الامر يشكل عبئ ضخم على اقتصاديات الدولة، في حين يرى البعض الاخر من المفكرين العسكريين ان حالة (نصف الاستعداد) ويقصد بها الاحتفاظ بأقل ما يمكن من القوات المسلحة الفعالة في حالة استعداد وقت السلم مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالتشكيلات المطلوبة لخوض الحرب بشكل هيكلي تحتفظ معه بجميع ملاكاتها وقياساتها من الأسلحة والتجهيزات وتُساق إليها القوة البشرية بموجب

خطة نفير(استعداء الاحتياط الوطني السوقي) دقيقة موقوتة حسب جدول زمني يتطور بتطور دورة الحرب ويستهدف هؤلاء المفكرون عدم إنهاك الاقتصاد الوطني خلال السلم وتأمين استغلال الطاقة البشرية الى أقصى حد ممكن.

**خطة بناء القوات المسلحة العراقية بعد تصاعد الصراعات الإقليمية**

في البدء لابد من الاخذ بنظر الاعتبار ان ما حصل ويحصل على الساحة الإيرانية والخليجية والإقليمية قد القى بضلاله على كل ماله علاقة بالمنظومة الأمنية العراقية التي عانت من انكشاف حاد طيلة فترة التصعيد وما تبعها كما ان ما حصل اثبت وبلا ادنى شك ان كل التحالفات التي دخل فيها العراق مع الولايات المتحدة الامريكية لم تأتي اوكلها بل تحولت الى خطر داهم بعد ان وجد الامريكان انفسهم في مازق تحديد الخيار الأفضل بين اسبقية حماية الكيان الصهيوني وما يتوجب فعله لحماية ارض العراق وسمائه ومياهه الإقليمية وفق ما تقتضيه الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الطرفين وبالتأكيد كان للكيان الصهيوني الاسبقية العليا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي حيث تُرك العراق يتلقى الضربات دونما أي رد فعل امريكي، بل ان هنالك حقائق تشير الى ان أمريكا هذه ذاتها كانت طرفاً في ضرب مرتكزات القوة العراقية وتدميرها ومن هنا فإن خطة بناء القوات المسلحة يجب ان تكون بعيدة كل البعد عندخول الطرف الأمريكي كلاعب أساسي في متطلبات بنائها او في اشراكها كمورد للتسليح والتجهيز او كطرف في الجوانب التدريبية او الدعم اللوجستي.

كما هو متبع في كل جيوش العالم المعاد بنائها تعد هذه الخطة الحجر الأساس لبناء مرتكزات القوة العسكرية الصلبة، لأنها تحدد عدد التشكيلات والوحدات التي يجب أن تكون فاعلة وقادرة على تنفيذ المهام القتالية حال بدء تصعيد الصراع مع أي طرف معادي سواء في بدء الحرب في حال حصولها بشكل مفاجئ او في مرحلة الاستحضارات التي تسبق اندلاعها اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على احتمال اندلاعها، فضلاً عن حجم القوة البشرية من الضباط واضباط الصف والمقاتلين من الجنود المطلوب استدعاؤهم خلال مرحلة الاستحضارات او اثناء نشوب الحرب وكمية المعدات والأسلحة ووسائل النقل ووسائل القيادة السيطرة المطلوب توفرها أي أنها توضح القوى القتالية للقوات المسلحة للمرحلة الابتدائية للصراع المسلح **(أي ما سيكون عليه شكل القوات المسلحة في بدء الحرب) وهناك ثلاثة طرق لتنفيذ هذه الخطة:**

1. **طريقة مراحل استخدام القوة:** ويمكن تقسيمها الى ثلاثة مراحل (مرحلة استخدام قوات المواجهة الحالية – مرحلة استخدام القوات غير المشاركة في العمليات الحالية (المحررة للتدريب) أي الاحتياط العملياتي – مرحلة استخدام قوات الاحتياط السوقي.
2. **طريقة التشكيلات والمنظومات الادارية الهيكلية:** يتم بناء القوة على اساس ايجاد هيكلية لتشكيلات معينة قتالية أو ادارية وتفعيل قسم منها مثلاً سرية او فوج من كل لواء مقاتل مع التأكيد على اكمال كافة الاسلحة والمعدات والعجلات هذه التشكيلات والوحدات تكون فعالة اما باقي الهياكل فتكون خارج الخدمة كاحتياط يجري استدعاها عند الضرورة العملياتية.

3. **طريقة التشكيل الجديد:** هي إنشاء وحدات جديدة لم يكن لها وجود أصلاً وقت السلم وتحويل بعض المؤسسات والوحدات الغير القتالية الى وحدات قتالية جديدة وهذا ما حصل في اغلب الحروب التي خاضها الجيش العراقي ابان حكم الطاغية صدام.

بغض النظر عن أي الخيارات أعلاه فإن الحرب الحديثة تتطلب إعداد الاحتياجات العامة المطلوبة للمرحلة الافتتاحية من الحرب منذ وقت السلم ويُعد تأمينها من المطالب الرئيسية للسوق العسكري وهو أساساً من مسؤولية القائد العام للقوات المسلحة ممثلاً بأي جهة يخولها هذه الصلاحية مثل العمليات المشتركة سابقاً او مكتب القائد العام سابقاً وحالياً ولكن بعض العبء يقع أيضاً على بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها الساندةالتي يجب أن تتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية وهيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهـ اب وباقي التشكيلات الأمنية في سبيل تلبية مطالب القوات المسلحة من النواحي الإدارية والفنية حتى يكتمل إعدادها وترتفع كفاءتها واستعدادها لخوض المعركة ولعل تحديد مطالب القوات المسلحة من الاحتياجات في أوقات السلميُعد العامل الأول في إمكانية تأمينها مما ينبغي معه تحديد هذه المتطلبات بدقة وبدون إسراف، وعند وصول الصراع الى مرحلة المواجهة العسكرية هنا يجب مراعاة تطور الموقف وتقدير كافة المواقف الطارئة المحتملة ليأتي تقدير مطالب القوات المسلحة تقديراً سليماً وفقا للحالة القائمة كي يكتب لها النجاح في مواجهة المراحل الافتتاحية للحرب والتطورات المنتظرة للصراع.

**سياق التخطيط للأعداد القوات المسلحة**

**يتم التخطيط لإعداد الدولة للحرب وفق الخطوات التالية:**

1. في ضوء الأهداف السياسية التي تحددها القيادة العليا واستناداً إلى استقراء الموقف ولمواجهه ما يهدد أمن وسيادة الدولة أو ما يتعلق بالتزاماتها القومية أو طبقاً للمواثيق مع الدول الأخرى يصدر القائد العام للقوات المسلحة توجيهاً إلى القيادة العامة للقوات المسلحة او أي جهة مخولة للقيام بذلك دستورياً لتهيئة وتعبئة موارد الدولة (اقتصادية - سياسية - اجتماعية - عسكرية) وأعدادها للتحول من حالة السلم إلى حالة الحرب عند الحاجة.
2. قيام القيادة العامة للقوات المسلحة او ما يماثلها بدراسة وتحليل التوجه والاستفادة من المعلومات والبيانات المتوفرة لديها أو التي تطلب من الجهات ذات العلاقة (مستشارية الأمن الوطني - جهاز المخابرات الوطني - الوزرات السيادية - أي جهات جهة أخرى) التي يمكن الاستفادة منها في هذا الواجب.
3. في ضوء نتائج التحليل الواردة في المادة اعلاه تعد القيادة العامة للقوات المسلحة او ما يماثلها تقدير موقف سوقي وترفعه الى القائد العام لغرض المصادقة عليه او عرضه على مجلس النواب.
4. بعد المصادقة على خطة الحرب تقوم القيادة العامة للقوات المسلحة او ما يماثلها بإصدار التوجيهات الخاصة بالإعداد إلى الوزارات والجهات الأخرى.

**العوامل الأساسية التي تحدد بناء القوات المسلحة**

تتمثل العوامل العسكرية والفنية مؤثرات ومحددات ذات أهمية كبيرة تجاه عملية بناء القوات المسلحة ويستوجب ذلك معرفة وتقييم تلك العوامل الأساسية بدقة عالية وموضوعية متناهية وتحديد ومعرفة تأثير تلك العوامل على عملية البناء المطلوب للقوات المسلحة ويمكن اجمال هذه العوامل بما يأتي:

1. حجم ونوع التهديدات العسكرية التي يتعرض لها الأمن الوطني.
2. مستوى التفوق في نوعية التسليح قياساً بدول الجوار الاقليمي.
3. ادوار القوات المسلحة في ضوء الدستور والقوانين.
4. نوعية القوات المسلحة المطلوبة على ضوء التهديدات المحتملة.
5. تحديد مصادر التسليح وقدرة التصنيع العسكري الوطني على سد نسبة من متطلبات التسليح والتجهيز.
6. كفاءة منظومات التسليح وفقاً لما نجم عن الحروب الأخيرة من دروس مستنبطة.
7. الفكر العسكري والعقيدة العسكرية والعقائد القتالية لأذرع وأفرع القوات المسلحة.
8. منظومات ادارية متطورة تتناسب مع المنظومات القتالية.

**المصالح الوطنية واستراتيجيات بناء القوات المسلحة**

تشكل المنظومة الامنية بمختلف مكوناتها صمام الامان لكيان الدولة وهي التي تعزز وتؤمن المسار الصحيح لعمل الحكومة لتحقيق الأهداف المحددة لها إذا ما امتلكت هذه المنظومة مقومات العمل الصحيح وعملت بمهنية واحترافية بعيداً عن التجاذبات السياسية التي غائباً ما تكون حاضرة في الانظمة المتحولة حديثاً من النظام الشمولي الى المسار الديمقراطي. أن الاستراتيجية العسكرية العراقية المطلوبة لبناء منظومة امنية قادرة على حماية العراق يجب ان تكون قادرة على رعاية المصالح الوطنية العراقية بمختلف اتجاهاتها وتشعباتها والمتمثلة بما يأتي:

1. **المصالح الوطنية**

أ. حماية الشعب العراقي.

ب. العلاقات الاقليمية.

ت. الامن الاجتماعي.

2. **المصالح السياسية**

أ. تمثيل اطياف المجتمع.

ب. الحريات وفقا للدستور.

ت. حكم القانون.

**3. المصالح الاقتصادية**

أ. حماية الموارد الطبيعية.

ب. حماية المصالح الاقتصادية.

**4. المصالح الاجتماعية**

أ. الخدمات الاجتماعية.

ب. الوحدة التي تعكس التنوع.

ت. التعليم.

ث. حرية الممارسات الدينية.

**العوامل المطلوب مراعاتها لبناء القوات المسلحة مستقبلاً**

أن من اهم العوامل المطلوب مراعاتها وفقاً للرؤية المستقبلية وما جرى تحديده من دروس مستنبطة من الصراعات الإقليمية القائمة بالوقت الحاضر ما يلي:

1. حجم القوات المسلحة الحالي والمستقبلي ونوعية القطعات بعد ان ثبت ان الحرب لم تعد فقط حرب (بساطيل على الأرض) بل ان الفضاء والأجواء والبحر والفضاء السيبراني جميعها او جزء منها تشترك في الحرب بأشكال مختلفة.

2. طبيعة المهام المحتمل مواجهتها حسب التهديدات المحتملة مع تحديد دقيق لقدرات العدو في مختلف المجالات لاسيما قدرته على الوصول الى العمق العراقي وامكانياته في مجال استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة ووحدات الانزال الجوي.

3. تقدير اولي للفترات التي ستدار بها العمليات العسكرية حيث ان عامل الوقت مقرون بالصمود الاستراتيجي يعتبر من أكثر الدروس المستنبطة من حرب الأربعين يوماً.

4. طبيعة ساحة العمليات التي تجري فيها المعارك المحتملة لاسيما وان العراق يتميز بتنوع طبوغرافي حتى في حدوده المشتركة مع الجوار الإقليمي لذلك يجب مراعاة هذا التنوع مسبقاً من حيث طبيعة القوات المطلوبة للعمل وكذلك تسليح وتجهيز وتدريب هذه القوات.

5. احتياطي استراتيجي والذي يُعد جزءاً من القدرات العسكرية المضمونة وبنسب عالية لإسناد القوات المسلحة على ان يوضع تحت تصرف القيادة العامة للقوات المسلحة او ما يماثلها لمواجهة النقص المحتمل في القوة البشرية او بالمعدات والأسلحة والتجهيزات أو عند حصول أية ظروف غير متوقعة تستوجب زج الاحتياط السوقي ويعتبر بمثابة المسلك الأخير في استخدام الاحتياطات.

6. احتياط الطوارئ يوضع في القواعد والمستودعات الرئيسية سواء كتقويات قتالية او كأسلحة ومعدات وهو جزء من القوة الميدانية والذي يزج دون إجراءات روتينية معقدة لغرض تعزيز قدرات القيادات والتشكيلات ويعتبر بمثابة المسلك الأول في استخدام الاحتياطات.

7. الاحتياط العملياتي في المستودعات الامامية للقواعد الادارية الرئيسية ويمثل المسك الثاني لاستخدام الاحتياطات وغالبا ما يكون تحت تصرف القيادة العامة للقوات المسلحة او ما يماثلها.

الاسباب والمبررات لإعادة البناء

ان تجربة الاعوام الماضية ابتداء من عام 2003 وحتى الان اثبتت بما لا يقبل الشك ان الولايات المتحدة الامريكية قد أخفقت الى حد كبير في بناء منظومة امنية عراقية قادرة على مواجهة التحديات سواء كان هذا الاخفاق مقصود او غير مقصود فانه لم يرتقي بهذه المنظومة ومكوناتها الاساسية (الدفاع، الداخلية، الامن الوطني، المخابرات) الى المستوى الذي يؤمن الاحد الادنى من متطلبات المواجهة سواء مع حالات الانفلات ألامني بعد السقوط مباشرة أو مع التنظيمات الإرهـ ابية المتمثلة القاعدة والفصائل الارهـ ابية المسلحة الاخرى في الاعوام الماضية او مع تنظيمات د1عش التي برزت على الساحة بقوة خلال عام 2014 وتتطلب الامر تحشيد كل القدرات العراقية من اجل إزاحة خطرها الى الحد الذي اقتضى ان تتدخل المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرفممثلة بالسيد علي السيستاني لإصدار فتوى الجهاد الكفائي التي نجم عنها ولادة هيئة الحشد الشعبي الذي ساهم مع باقي القوات المسلحة في درء الخطر الد1عشي وتحرير المدن التي تمدد فيها هذا التنظيم التكفيري. ان الاسباب **الرئيسية للإخفاق يمكن اجمالها بما يلي:**

**1.** بناء المنظومة الامنية بعيداً عن متطلبات الساحة العملياتية العراقية بل انها محاكاة لواقع مغاير لا ينسجم مع ما تفرضه البيئة العراقية من تحديات وشروط لعل هذا المنظومة.

**2.** اعتماد هيكلية تنظيمية لوزارتي الدفاع والداخلية مثقلة بالمناصب والمسميات دون ان تكون الغالبية العظمى منها اي فائدة ترتجى لمعالجة الوضع الأمني ورغم عمليات الترشيق لا ان الأمور لاتزال دون المستوى المطلوب من حيث البناء الهيكلي المؤسساتي وفقا لمتطلبات الحرب الحديثة.

**3.** اعتماد مبدأ المحاصصة في توزيع المناصب دون ان يكون لتراكم الخبرةدور في الاختيار وخاصة في المراحل الاولى من بناء المنظومة ومعاودة ذلك مجدداً في الآونة الأخيرة لأسباب ذات طابع سياسي.

**4.** اثقال المنظومة الامنية بالعديد من المرجعيات ذات التأثير على طبيعة عملها مما افقدها وحدة القيادة وباتت أسيرة لأهواء اشخاص اقتربوا، بشكل او باخر من مركز اتخاذ القرار وباتو يسيرون المنظومة الأمنية وفق اهوائهم وهذا ما أدى سابقاً الى سقوط الموصل وفي حالة استشرائه مجدداً فإن المخاطر ستكون اكبر بكثير من سابقاتها.

**5.** انعدام العمل بالتراتبية القيادية التي تعتمد في العمل بالقوات المسلحة حيث فقدت الكثير من المناصب قدرتها على العمل او المساهمة في اتخاذ القرار او متابعة تنفيذه في حين اخذت مناصب اخرى ادوار ذات تأثير مباشر وموثر على القرارات بل هي التي باتت تتحكم باتخاذ القرار وتنفيذه بحكم قرابتها او تقربها بشتى الوسائل من مصدر ألسلطة الرئيسي.

**6.** تراكم الرتب العليا لحد الاشباع حيث باتت المنظومة الأمنية تضم المئات ممن هم برتبة فريق وفريق اول او فريق ركن رغم ان الحاجة الفعلية لهذه الرتبة لا تتجاوز في اقصى حدودها العشر مناصب فقط.

7. فقدان تام للعمل المهني الممنهج والمبني على السياقات الصحيحة في تحديد الغاية أو الهدف الأسمى من ثم المباشرة بالتخطيط وإصدار الخطط ومتابعة تنفيذها بل اعتمد الارتجال الشخصي في اتخاذ القرارات رغم مساسها بالأمن الوطني مما ادخل القطعات بشكل خاص والمنظومة الأمنية بشكل عام في متاهات لم تستطيع الخروج منها.

8. تفشي حاد مؤثر للفساد الإداري بمختلف مفاصل ألمنظومة ابتداء بلجان اختيار القادة والامرين مروراً بلجان العقود التسليحية ووصلوا الى منظومة الاكتفاء الذاتي ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل برزت ظاهرة ما يسمى ب(الفضائيين) وهي استنساخ لظاهرة كانت سائدة في ضل نظام صدام المقبور والمسماة (التبرع) ولكن بصورة أكثر استشراء وانتشار.

9. ادخال بعض الأجهزة الأمنية في الصراعات السياسية بحجة محاربة الفساد وهذا ما حصل ويحصل بين الحين والأخر حيث يزج جهاز مكافحة الإرهـ اب بواجب القاء القبض على من تصدر بحقهم احكام قضائية رغم ان هذا الواجب دستورياً من الواجبات الأساسية لوزارة الداخلية.

10. السماح للقادة والامرين والضباط والمقاتلين بنشر ما يحلو لهم على صفحات التواصل الاجتماعي مما افقد القوات المسلحة العراقية هيبتها وباتت محل تندر من قبل الكثير من الأطراف كما ان المخاطبات العسكرية ورغم طبيعتها السرية تنشر دونما أي رقيب على صفحات التواصل الاجتماعي.

11. المنظومة الاستخبارية لاتزال لا تدرك ان واجبها الاستخباري تجاه العدو هو (الكشف والمنع) اما ما بعد حصول العمل الإرهـ ابي او الاعتداء المسلح فإن هذا الامر من اختصاص الوحدات الجنائية المتخصصة في وزارة الداخلية وهذا الامر للأسف لايزال مستشري حيث يعتقد القائمون على الشأن الاستخباري ان القاء القبض على الإرهـ ابي بعد تنفيذه لعمله الإرهـ ابي يعتبر منجزاً يتوجب العرض على وسائل الاعلام.

ان المبررات والاسباب التي تدعونا أدى اعادة النظر الجذرية في المنظومة الامنية وبمكوناتها الرئيسية لا تتوقف عند ما تم ذكره في النقاط انفة الذكر بل هنالك الكثير مما يتوجب ذكره الا اننا نحاول هنا ان نركز على الاهم بغيه الوصول الى حلول او معالجات سريعة لإيقاف حالة التداعي في ضل التهديد القائم والتغيير الحاصل في الجوار الإقليمي وتداعيات انسحاب قوات التحالف التي كانت سبباً في الكثير مما ورد أعلاه، فضلاً عن ما حصل خلال حربي الاثنا عشر يوماً والأربعين يوماً من تطورات على الساحة العراقية من خلال الاستهداف الممنهج أمريكياً وصهيونياً وسعودياً على القوات المسلحة العراقية.

**هيكلة البناء المطلوب**

يجري التركيز هنا على القوات المسلحة المكلفة بواجب الدفاع عن الوطن بالدرجة الأساس باعتبارها العمود الفقري للمنظومة الأمنية وهذه الهيكلية ليست نهائية او غير قابلة للتعديل بل هي هيكلية مقترحة يتم تعديلها وفق ما تمليه ظروف المواجهة مع ألعدو ومتطلبات تأمين القدر الكافي من الامن لبناء الوطن وقبل الخوض في تفاصيلها لابد من تحديد المعايير العامة لها التي يتوجب مراعاتها والالتزام بها عند التنفيذ.

1. منظومة قتالية فعالة وفق هيكلية عملية ذات حجم محدود دون أي توسع او اضافات غير مبررة.
2. كفاءه عالية لمنظومة القيادة والسيطرة والاستخبارات هذه الكفاءة تأتي من الاختيار الدقيق للقائمين على ادارتها مع تزويدها بمتطلبات الحديثة بالعمل.
3. وجود رؤيا امنية واضحة ومحددة لدى القوات المسلحة تترجم لأهداف قابلة للتنفيذ وفق سقوف زمنية محددة.
4. ارتباط تراتبي قيادي يمنح القائد العام للقوات المسلحة صورة كاملة عن ما يجري دون اثقال كاهله بمهام و واجبات هي من صلب القائمين على قيادة مكونات القوات المسلحة.
5. تنسيق عالي المستوى من خلال (القيادة العامة للقوات المسلحة) او أي مسمى اخر بين مكونات المنظومة الأمنية (الدفاع، الداخلية، هيئة الحشد الشعبي، جهاز مكافحة الإرهـاب، المخابرات، جهاز الامن الوطني).
6. شفافية في تعامل مع كل ما يمكن ان يؤدي الى حصول شك ولو بنسبة ضئيلة في مجال الفساد الاداري خاصة عند التعامل مع عقود التسليح والتجهيز وغير ذلك.
7. هينة اركان يديرها رئيس أركان الجيش تحدد مهامه بدقة وتكون مسؤولة عن ترجمة (غاية او هدف القائد العام) أي خطط قابلة للتطبيق و التنفيذ ومتابعة التنفيذ بالدقة المطلوبة.
8. منظومة أداريه تعتمد مبدأ تامين متطلبات القتال (طعام، ماء، ارزاق، نقل، تصليح، طبابة) بشكل مباشر دون اي تدخل من جهات ثانوية يؤدي زجها الى وجود وخلق فرص للفساد الإداري والمالي وذلك بالاعتماد على معمول به سابقاً في الجيش العراقي السابق والمتمثل بالمذاخر والمنظومات الإدارية الأخرى.
9. هيئة ركن متخصصة لتحديد الحاجات للجرعات التدريبية بمختلف المستويات ومتابعة تنفيذ خطة التدريب يرأسها معاون رئيس اركان الجيش للتدريب على ان تعتمد سقف زمني محدود (سنه الى ثلاث سنوات) للوصول الى المستوى الراقي من التدريب لكل منتسبي الجيش من العناصر المقاتلة والساندة والإدارية والتدريبية.
10. هيئة ركن استخبارات ذات خبرة ومعرفة بإسم العمل الاستخباري ومبادرة في ظروف حرب مكافحة الإرهـاب والحروب الهجينة والا متماثلة والحروب التقليدية بطابها الحداثي.
11. منظومة الأسناد القتالي تتمثل (بالقوة الجوية، الدفاع الجوي، القوة البحرية، طيران الجيش سلاح المدفعية والصواريخ، الطائرات المسيرة، الهندسة العسكرية، الصنف الكيمياوي، المعدات الفنية) على ان تنسجم مواردها مع طبيعة التهديدات القائمة بالوقت الحاضر.
12. منظومة اتصالات ميدانية (تعبويه) وعملياتية. وسوقية قادره على تأمين سيل متواصل من المعلومات والأوامر والتوجيهات الواردة من القمة الى القاعدة وبالعكس وبسرية تامة.
13. قوة متخصصة بالواجبات الخاصة ذات الأهمية العالية جداً وذلك بإعادة النظر بارتباط جهاز مكافحة الارهـاب وقوات الرد السريع وإعادة هيكلتها واكمال متطلباتها بما يضمن خلق قوه متخصصة ذات قابلية حركة عالية (ارضاً، جواً) مع امتلاكها لقوة نارية كافية مؤمن لها الاكتفاء في جميع الحالات مع معدات حماية وقدرات في مجال الكشف عن المتفجرات ومعالجتها على ان تحدد ارتباط هذه القوة برئيس اركان الجيش حصراً ويجري استخدامها عند الضرورة القصوى فقط.

14. تشكيلات الشرطة الاتحادية يتوجب ان يراعى في هياكلها التنظيمية طبيعة الواجبات التي تناط بها كونها تمثل الخط الواصل بين جهود وزارة الداخلية لبناء الامن الداخلي والمجتمعي وبين جهود وزارة الفاع في معالجة أي تهديد محتمل، مع إعادة النظر بفرقة الرد السريع من حيث التدريب والتسليح والتجهيز والارتباط.

15. الحشد الشعبي هو الاخر بحاجة الى استقرار في هياكله التنظيمية وإنها حالة عدم وجود قانون مشرع يحفظ حقوق منتسبه كما يفترض ان يعاد النظر بانفتاح قيادات المناطق بما يضمن انتشارها في المناطق المحتملة لتحرك العناصر الإرهابية مجدداً.

16. قوات الحدود لاتزال تعاني من عدم تكامل البنى التحتية قياسيا بما هو الامر عليه في قوات الحدود لدول الجوار لاسيما الجمهورية الإسلامية في إيران والسعودية وتركيا والكويت كما ان ادخال التقنيان الحديثة في المراقبة الحدودية امر في غاية الضرورة ورغم وجود مثل هذه الأنظمة في مقاطع محددة من الحدود مع دول الجوار الا انها لاتزال دون المستوى المطلوب.

17. يجب ان تتكامل الحلقات الخمسة للدفاع الجوي العراقي ولو على مراحل وهذه الحلقات تتمثل (بالمتصديات كحلقة أولى ومن ثم الصواريخ بمدياتها البعيدة كمرحلة ثانية، ثم أسلحة الدفاع الجوي ومقاومة الطائرات الميدانية كحلقة ثالثة والحلقة الرابعة هي منظومة الرادارات المتخصصة بالكشف والتمييز واخيراً الحلقة الخامسة وهي منظومات القيادة والسيطرة الاتصالات المتمثلة بقواطع الدفاع الجوي على مستوى العراق).

18. ما فرزته الحروب الأخيرة هو ان الطائرات المسيرة المنخفضة الكلفة والمصنعة محلياً شكلت أحد اهم مرتكزات التصعيد العملياتي في ساحات المعارك وهذا الامر يتطلب ان تكون للعراق قدرة أكبر في هذا المجال وان تكرس الجهود من اجل بناء قاعدة تصنيعية عراقية منخفضة الكلفة وتتناسب وطبيعة الاستخدام المحتمل لهذا النوع من الأسلحة التي باتت تشكل أهمية كبرى في نتائج المعارك.